



Le CMA interpelle
le parlement européen

• C • E • M • C • X • N • H

بعد إعلان التحرير

حول إعمال الغرب للاستفادة الأمريكية
الخاصة بالقضاء على جميع أشكال الميزة العنصرية



الدورة



•OO•

+COEE+E+

ИИ◦ СОЖХИ◦ 8СТОЛ◦ ИС◦ МОΣΘ + СОΘ◦ ЛИ◦ К◦ Т◦ О◦ Т◦ И◦
5◦ РР◦ З◦ + БЖО◦ О◦ 8◦ СИ◦ 8И+С◦ . О◦ + БИЛ◦ | П◦ О◦
◦ С◦ ЕМ◦ | + Б◦ ЕЕ◦ , С◦ О◦ 8◦ СТОЛ◦ И◦ М◦ МОΣΘ З◦ +
+ Б◦ О◦ 8◦ С◦ С◦ + С◦ О◦ + Б◦ Л+Б◦ + С◦ О◦ + Б◦ Л+
Л◦ + + С◦ И+И◦ . С◦ З◦ + + Б◦ + X◦ Ж◦ О◦ Х◦ + + Б◦ О◦ 8◦ Х◦ О◦
24◦ 8◦ О◦ , ИИ◦ З◦ РР◦ 8◦ СТОЛ◦ И◦ М◦ МОΣΘ С◦ З◦ + + С◦ Л+!
О◦ 8◦ С◦ Е◦ И◦ М◦ МОΣΘ , о◦ Л◦ Е◦ К◦ + + Т◦ Л+! о◦ Ж◦ О◦ З◦ +
+ Б◦ О◦ С◦ + + Б◦ М◦ О◦ З! .



NOKIA
5310 Pink



SAMSUNG
S7330 Purple

من المنتظر أن يناقش المغرب ما بين 24 و25 أبريل المقبل بجنيف من طرف اللجنة الأممية لمناهضة الميزة العنصرية، في التقريرين الدوريين 17 و18 حول اعمال المغرب للاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال الميزة العنصرية، الذين تم إعدادهما لهذا الغرض منذ تمت السنة الفاتحة. ونظر لأهمية الموضوع، نظمت جريدة العالم الأمازيغي مائدة مستديرة يوم 21 فبراير المنصرم بمقرها، لقراءة صريح وجوه التقريرين وذلك بمشاركة فاعلين جماعيين وحقوقيين وسياسيين وأكاديميين.

المغرب أمام إمتحان البارتايid

التعليم...). نظراً لطبيعة الاتفاقية التي تصر على مناهضة جميع أشكال التمييز خصوصاً في جميع فضاءات حقوق الإنسان. واعتقد أن المغرب من بين الدول الموقعة والمصادقة على هذه الاتفاقية، وبمقتضى التأمل في مضمونها، فإن الدولة الموقعة والمصادقة عليها، تصبح ملزمة بإنجاز تقارير سنوية حول حالة مناهضة الميزة العنصرية. إذن الدولة المغربية مجبوبة على ذلك، وليس فقط لأنها وقع تغيفي سياساتها أو شيء من هذا القبيل... ولكن حسب المعطيات التي قدمها الأخ حسن إيد بلاقاسم، فالأمر يتعلق بسنة 2003، ونحن الآن في سنة 2009. وهذا يعني أن الجهاز المسؤول المتمثل في جهاز الخارجية، والذي يمثل المغرب لدى الأمم المتحدة، يتعامل مع الأمر بنوع من التهاون وعدم الاحترام حتى الآجال القانونية. لأن الرد على ملاحظات أبدتها اللجنة المختصة لمناهضة الميزة العنصرية، منذ عام 2003 لم يتم إلا مرتين عام 2008. الأكيد، حسب تقديرنا، وأننا بدورنا ليست لدى معطيات كافية في هذا الإتجاه، يمكن العودة إليها فيما بعد، أن الأمر يتعلق هنا بتقدير أجهزة المغرب وأن ذلك التقرير شانته عدة شوائب، وطلب من المسؤولين المغاربة، بناء على النص الذي أدلّى به الأخ إيد بلاقاسم، أن يجيبوا على أسئلة محددة. أما بالنسبة للتدخل الأخ حيتوس بخصوص المسألة التشاركية، فيبدو لي أن المشاركة التي عايشها هي من نوع "شاور وما تدير ليه رأي، أي أنها شكلية فقط". اقتصر على ما أشرت إليه سلفاً، فيما يتعلق بالسياق العام الذي جاء في إطاره التقرير، على أن نتناول المحوريين المتقدرين في حيّهم.

● **أحمد الدغرني**
إذا سمحتم لي، لدى تعليق على مسألة المنهجية التشاركية، سيما وأنها حذيرة بالتحليل وتحيط بها عدة تساولات، أولها من هم المشاركون في هذا التقرير. أعتقد أن هؤلاء لا يتوفرون على صفة مشاركون. بل هم متواطئون، لأنه كيف أن يشارك هذا دون ذلك. ذلك أن مقاربة المشاركة هاته، تتغير فيها الشفافية، ما دمنا، لحد الآن، لا نعرف من شارك ومن لم يشارك. ولكن حسب المعلومات المتوفرة لدى، يجب البحث والتقصي وتقييم مفترحات وبدائل لهذه المسألة. ولكن قبل الوصول إلى ذلك، فالقاعدة الأولى، حسب اعتقادى، هي انتقاد ما يسمى لديهم بالمنهجية التشاركية، وعلى المغاربة أن يوضّحوا بأن لهم لم يشاركون في صياغة هذا التقرير وحتى على المشاركة المتحدث عنها فهي غير شفافة ولم يست فيها مساواة، بل هي مظهر من مظاهر الميزة بال المغرب، المتمثل في التباين بين جماعات المجتمع المدني والمؤسسات والأشخاص، من حيث إشراك البعض منها وإبعاد البعض الآخر.

وثاني هذه الملاحظات، بالنسبة إلى، هي أن التقرير، المتحدث عنه، تم إعداده باسم الدولة المغربية. ولكن تاهي الدولة بالنسبة لهذا التقرير؟ من خلال الشكل والمضمون، فالدولة التي أعدت التقرير مجهلة، والحالة شبيهة هنا بما يقال عنه بالحزب السري أو الدولة السرية. ونحن نتساءل بدورنا، عن هيّا هذا التقرير، مادام أنه لا يحمل أي توقيع، مادعا عنوانه الذي يحل على "المملكة المغربية". والتقرير قدم باسم الدولة المغربية، وبالنسبة ل الواقع المغربي مثلاً، من هو المؤهل قانونياً ودستورياً للحديث باسم الدولة؟ من ناحية المسؤولية والهيكل الدستوري، فالوزارة الأولى هي المسؤولة عن ذلك، لكن يظهر أن هذا التقرير لا علم للحكومة والوزير الأول به. الأستاذ حسني تحدث، من جهته، عن مسؤولية وزارة الخارجية، ولكن أرى أنه لا يوجد أي دليل عن هذا الأمان، ولا يحتوي التقرير على ما يشير إلى وزير الخارجية ولا إلى الوزير الأول ولا حتى إلى الملك. ببساطة شديدة يتعلق الأمر بتقرير دولة مجهولة الهوية أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم الحزب السري. أليس هذا من خصائص الممارسة السياسية في المغرب؟

نص التقرير يتبع سياسة المغرب على مدار 50 سنة، بل نجاد نقول أنه جزء من تقرير 50 سنة وليس بتقرير حول العنصرية. حتى ولو أن التقرير يحمل عنوان الميزة العنصرية، ولكن أرى أنه تقرير حول السياسة المغربية إلى حدود نهاية 2008، بحيث تشير آخر فقرة فيه (الفقرة 269) إلى حدث تنصيب أعضاء هيئة محاربة الرشوة في ديسمبر 2008. وخلاصة القول إن التقريرعبارة عن أطروحة سياسية، ما دام يشتمل على جميع مواد السياسة (التعليم، القضاء، الشغل، التنمية، الصحة، الطفل...) طرحت عناصرها من طرف الجهة المختصة في المغرب، وهي تلك المحطة بالملك، ما دامت ترتكز مواجهتها على اسس سياسية ملحظة، من قبيل ميثاق التربية والتكتون، مبادرة التنمية البشرية، تقرير هيئة الانصاف والمصالحة، قضية الصحرا، ومجموعة من المجالس، مجلس الهجرة، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والجامعة العنصرية. ولأن المجتمع المدني ولا حتى الأحزاب السياسية، حتى أن قارئ التقرير سيكتشف أن المغرب لا يتتوفر على حكومة. إننا نتطرق على دولة ليست لنا حكومة. مادام أن المغرب مضطر إلى مخاطبة منظمة

● **عبد الله حيتوس**
نبداً بلاحظة، تتعلق بالمنهجية التشاركية، فالمشاركة في جوهراها، ليست إلا من أجل الإشراك فقط، مادام أنه لا يتم إعمال ملاحظات المجتمع المدني حول هذه التقارير. أما، جواباً على سؤالكم، حول ما إذا كانت هناك تقارير سابقة، فاكيد أن هاته التقارير موجودة، وسبق للدولة المغربية أن قدمتها أمام اللجنة الأممية، نظراً لالتزاماتها مع المنظم الدولي فيما يتعلق بحقوق الأفراد والجماعات. وجديد التقرير، الذي بين أيدينا، كونه يعالج مسألة الميزة العنصرية ويرد على ملاحظات اللجنة الأممية في هذا الشأن.

● **حسن إيد بلاقاسم**
إن القضية التي تعالجها، من خلال هذه المائدة المستديرة، باللغة الأهمية، لأنها لأول مرة تتعكس القضية الأمازيغية على تقارير الدولة المغربية أمام الأمم المتحدة. طبعاً، هذا التقرير هو رد على ملاحظات اللجنة الخاصة لمناهضة الميزة العنصرية، وكان ذلك في لقاء عقد منذ عام 2003، وهو اللقاء الذي حضرنا فيه بشكل مباشر، بعين المكان، وقدمنا، من خالله، تقريراً حول الموضوع. ولكن الأساسى هنا، لو رجعتم إلى ورقة صادرة عن لجنة مناهضة الميزة العنصرية المؤرخة في 21 مارس 2003، اللجنة ذاتها تحت الدولة المغربية، أولاً، على إعادة الاعتبار لوضعية الأمازيغية على ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان بهدف ضمان حقوق هذه الجماعة وممارسة حقوقهم في إطار ثقافتهم ومارسة لغتهم والحفاظ وتنمية هوبيتهم، وثانياً، تطالب فيها اللجنة بالغاء الممارسة الإدارية التي تمنع استعمال الأسماء الأمازيغية. أما ثالث هذه الملاحظات، فتتعلق بحرفيات التجمع وتأسيس الجمعيات بالنسبة للأمازيغ، ثم توصي بإضافة برامج أكثر في مجال الأعراف. وفي نفس الوقت، تسجل اللجنة استعداد الدولة المغربية لتقييم مؤشرات حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشريح هذه الوضعية والوقوف على الواقع وتحديد السياسات الواجب اتباعها لتجاوزها، حسب ما ورد في الفقرة الرابعة من التقرير.

● **عبد اللطيف حسني**
اقترن أن تقرير مداخلتي على إطّاره "التقريران العام الذي جاء في إطاره "التقريران 17 و18 حول إعمال المغرب للاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال الميزة العنصرية"، على أن نتناول، ثانية، مضمون التقريرين وثالثاً، سنبدي ملاحظات نقية لهذا التقريرين. وجواباً على السؤال الذي تقدمتم بطرحه، فالسياق العام الذي جاء في إطاره التقريران 17 و18، هو سياق يتعلق أساساً باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وهي اتفاقية اعتمدت وعرضت للتلوّح والتصديق والإنسجام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2106) المؤرخ في 21 ديسمبر 1965. وقد دخلت حيز التنفيذ في 4 يناير 1969، طبقاً لل المادة 17 من ميثاق الأمم المتحدة. لكي نحاجم التقرير، بالنظر إلى مضمونه ومحنتياته، بهذه الاتفاقية تتضمن ثلاثة أجزاء، التي تنتهي بدورها إلى 25 مادة. ونلاحظ، أثناء قراءتنا للتقدير، بأنه مطاطي، بحيث لا يجيب فقط على إشكال الميزة العنصرية ولكن يکاد يتعرض لجميع الحقوق والحريات (حق الشغل، حق

في متم السنة الفاتحة، قدمت الدولة المغربية، ما نعته بـ التقريرين 17 و18، حول اعمال المغرب للاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال الميزة العنصرية. ويشمل التقريران، على صفحة مخصصة إلى 269 فقرة، وكلها عبارة عن ردود على أسئلة، أو كما سميت في تقديم التقريران بـ ملاحظات اللجنة الأممية الخاصة لمناهضة الميزة العنصرية حول التقارير 14 و15 و16، وللأسف، رغم ما بذلناه من جهود في اتجاه الحصول على هذه التقارير وكذا على نص الملاحظات المشار إليها، فإننا لم نستطع الحصول عليها إلا أنه على الرغم من ذلك، أردنا أن نتناول هذا الموضوع، من خلال تنظيم مائدة مستديرة توشّي قراءة، ضمنية وصريحية، لهذهين التقريرين المركبين. وهذا، كما يمكن أن نلمس من ذلك، من خلال التقديم دائم، أنهما قدما من طرف المملكة المغربية، إلى اللجنة الأممية في وثيقة واحدة، تستعرض فيها المملكة الجهود المبذولة منذ تاريخ تقديم آخر تقرير في الموضوع وما سمي بالمبادرات والخطوات التي تم تحقيقها لترسيخ ثقافة نبذ جميع أشكال الميزة العنصرية، فيما يتعلق بـ المثلثة العاملة والآمنة المعنية بحقوق الإنسان. التقرير ان قدما على أساس، أنه تم إعدادهما وفق منهجية تشاركية بين مجموعة من الهيئات الحكومية تمثل مختلف القطاعات الحكومية وهيئات مدنية تمثل مختلف أطياف المجتمع المدني، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، خاصة المجلس الإشتراكي لحقوق الإنسان والمعلم الملكي للثقافة الأمازيغية. وتم ذلك في فترة موالية لآخر تقرير، التقرير 16، باعتباره مبادرة مغربية من أجل وضع منهجية لـ تشخيص وضعية ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وشرح هذه الوضعيّة والوقوف على الواقع وتحديد السياسات الواجب اتباعها لتجاوزها، حسب ما ورد في الفقرة الرابعة من التقرير.

نظراً لحيوية الموضوع وخطورته الراهنة والمستقبلية، بشكل يتطلب منا البحث والتقصي في جانبيه النظري والملموس... وجريدة العالم الأمازيغي، تنظم هذه الندوة، بمشاركة كل من: الباحث ومدير تحرير مجلة وجهة نظر، الأستاذ عبد اللطيف حسني، الأمين العام لـ حزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، الأستاذ أحمد الدغرني، عضو منتدى الأمم المتحدة لقضايا الشعوب الأصلية، الأستاذ حسن إيد بلاقاسم، الرئيس السابق لـ منظمة تامينوت وعضو مجلسها الوطني، الأستاذ عبد الله حيتوس، رئيس جمعية أفريكا، الأستاذ عدي ليهبي. وللإشارة فقد اعتذرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عن الحضور، بعد الدعوة الموجهة إليها، كما اعتذر الأستاذ أحمد أيدرين رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان، هو أيضاً عن الحضور لظروف صحية.

إذن من خلال الشكل والمضمون، كيف عرف تقرير التقريران أشكال الميزة العنصرية؟ وما إذا كان هذا الميزة مستندًا إلى اعتبارات عرقية، لغوية، ثقافية، جنسية أو دينية أو غير ذلك؟

والى أي حد يعكس هذا التقرير التقريران الواقع المغربي على الأصعدة السياسية والإدارية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية؟ علماً أن التقرير قد أشار في فقرته المقابلة 268، إلى أنه على خط مواز سينطلق مع بداية السنة الجارية التنفيذ الميداني لما يسمى بخط العمل الوطني في مجال الديمقratie وحقوق الإنسان، بعد تنصيب لجنة الإشراف على تنفيذها يوم 3 دجنبر 2008، وأنه سينطلق العمل التشاركي لـ تنفيذها بتعاون بين الحكومة والمؤسسات الوطنية والبرلمانية والنقابات والهيئات المهنية والقضائية والعلمية والجمعيات والمؤسسات الإعلامية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي بـ دعم من الاتحاد الأوروبي.

يشكل أعم، كيف يمكن أن تقرأ، منهجية ومضموناً، التقريران 17 و18 حول إعمال المغرب للاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال الميزة العنصرية.

اقتراح أن ننظم حواراتنا على شكل أسئلة متفرقة. هل تتوفر في التقرير، الذي بين أيدينا، معايير صياغة التقارير؟ وهل سبق للمغرب أن تقدم بـ تقارير تعالج الميزة العنصرية؟ وارتباطها بـ مسألة منهجية التشاركية، هل يتوقف دور الجمعيات والتنظيمات على المشاركة في صياغة تقارير لـ قائدة الدولة؟ أم أن الأمر يتطلب منها إعداد تقارير موازية؟

حداري أن تعارضوهم ، فإنهم سيهدرون دماءكم

أما فيما يخص الأطباء الذين تحدثت عنهم، هل تطوع منهم أحد فتووجه إلى المنطاق المغاربة

علي أمصوري

المذكورة لسعاف سكانها؛ تخيل معى لو أن مغرياً وفلسطينياً وعراقياً أصيروا بازمه صحة في الشارع، لا شك أنهم سيصارعون لإنقاذ الفلسطيني والعربي في الأول، أما المغربي سيكون آخر من ينتفتون إليه، ولنا في المرحوم القاضي المجوبي عربة، فقد نفط أنفسه في أدرار المستشفى على مرأى ومسمع من الأطباء، فلكي يسعفوه إشتراكوا عليه أن يؤدي مسيقاً. ولما سلّم لهم الشيش رفضوه، أصرّوا على الداء نقداً. الشيء الذي جعل صديقه يسرع إلى البنك ليأتي بالبلوغ المطلوب وما إن عاد حتى وجده قد فارق الحياة. لنفترض أن هذا القاضي كان فلسطينياً أو عراقياً هل سيلقي نفس المصير، لا أظن ذلك. أعتقد أنه بالنسبة للمتبححين بالمسيرات والوقفات أن إخوانهم لا يوجدون إلا في الشرق وأن الخمير الإنساني لا يستقطن لهم إلا عندما يتغلب الأمر بالعرب أو بإفشل خطة إدماج المرأة، مع أن الحديث الشريف يقول "الصدقية في القربي أولى إلا إذا كانوا لا يعتبرون المغاربة من أقربائهم". قلت لهذا الصحافي، إذا كان لأبد من الاحتياجات فعليك فعل ذلك ضد الفسائيين الفلسطينيين المتاحرة من أجل السلطة وليس من أجل صلحية الشعوب الفلسطينية، وقوموا بنفس الشيء إتجاه الإقتلال الدافر بين السنة والشيعة في العراق، وليس من أجل طرد الأميركيين بل من أجل تصفية الحسابات فيما بينهم، ثم قلت له أرجوك أن تستيقظوا من غفلتكم وتنشغلوا بهموم هذا البلد، فلتحمّل اكتافكم من خيراته، كفوا عن العمل على إستيراد مشاكل العرب الإزالية والتي لا نهاية لها، لا يكفيكم ما تخطي فيه من أزمات، وأخيراً أدعوا المغاربة أن لا يتساقوا إلى ما يدعوا إليه الظالميون الدمويون، بل أن يتعلموا على إعادة الإتصال بفضلهم ما في حذورنا الثقافية وأعرافنا وتقاليتنا من التسامح والاختلاف والتنوع وحرية المعتقد، وهي ميادة لا تختلف مع أحكام الشريعة الإسلامية، ألم ينحصر عز وجل في كتابة الحكم "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" وإنما أنت مبشر ولست عليهم بمسطر، من آياته خلق السماوات والأرض وإختلاف المستعمر والوانكم ولو شاء رب لجعلكم أمة واحدة وخلقتم من ذكر وأنتي وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا والحديث الشريف لا إكراه في الدين" الخ...، وبالرغم من هذه الآيات الكريمة يعلم الظالميون كل ما في وسعيهم لتجاهلها فيخزلون العالم في وطن واحد وشعب واحد من الخليج إلى المتوسط وله واحدة ودين واحد، ولا يعرفون من أحكام الشريعة إلا الرجم حتى الموت والقطع والصلب، ولا يأبهون بظروف التخلف التي ينبع منها القرآن، إنما جراء الدين إلا قوة وتأييداً من طرف القوى العظمى، أريد أن أهمس إلى القارئ الكريم بما دار بيتي وبين أحد الصحافيين، بينما أنا أتصفح الجرائد والمجلات في أحد الأكشاك فإذا بصحافي يقبل على فلکهم إلى الجنة وعلامة من علامات العلم والإيمان والتقوى، لا تعلم يا أخي أن الظاهر خداعه" ولا بأس أن نعود إلى موضوعنا الرئيسي الذي هو المسيرات والوقفات التي يتخرج بها أصحابها وكأنهم حربوا بها فلسطين، بينما لا تزيد إسرائيل إلا قوة وتأييداً من طرف القوى العظمى، أهذا هو الحق والحقيقة؟ إنها حرب الله في البريان الإسرائيلي، أهذا هو حال أصحاب الفكرة التي ينبع منها في كل حرب، أهذا هو حرب إسرائيل أو اليهود وبالأحرى أن يجلسوا معهم إنها الحركة يعنيها، هذا هو حال أصحاب الفكرة الأخادي، إنهم أصحاب الحقيقة المطلقة ومفهوم العنة، فحداري حذاري أن تختلفم الرأي، فإنهم سيحرمونك من جنة الخلد، وسيكررونك ويطلقوه منك روجتك (يفرون بين المرء ورؤجه) ويهدرون دمك لأنك مرتد، مع أنه لا وجود لإطلاق لشيء إسمه حد الودة في القرآن الكريم الذي ينص على حرية العتق من التقى المتأثرة مع منطق الإرغام والإكراه، فقتله الدم نزولاً عند رغبة الحكم المسلطين، ابتدعوا حد الردة في القرآن الكريم الذي ينص على معارضهم، إنهم يشرعون حسب أهوائهم، وهذا قاما بدق أعنقي المفكرين الأحرار باسم الودة وهضم حقوق المرأة والمواطن غير المسلمين والبحث العلمي باسم فقه الدينين الابرياء وقتل الأجيال، في بطن اليوهوديات، كما افتى القرضاوي وأسلحته هدر دماء الدين، وقتلوا ملائكة الشرف، وأغتصبات وشيء ملائكة الشرف، فأحدهما نات في أحد الأنبياء، إننا نؤمن بأن قضية فلسطين هي قضية إنسانية أكبر من العرب ومن المسلمين، وأن الذين عربوها وأسلموها قد أفقواها تخالن العالم القوي وحولوها إلى مسرحية مللة تعنى بها الجميع، هذا وأظيف أن مسؤولي حمام الدين قتلوا لم يموتو في ساحة الشرف، فأحدهما نات في أحد الأنبياء، إننا نؤمن بأن زوجاته الأربع والثانية في أحصان زوجته الإنبياء، وهذا هو الكفاحسلح الذي يدعون إليه أبناء فلسطين الابرياء" إن أحد عصي أغراض الكثیر من يستاثرون بحق الكلام لوحدهم ويعتبرون الأمازيغ محاجير ليس لهم حق الرد، ومن بين هؤلاء مصطفى الزراعي الذي يادر إلى الرد على عصي في مقال نشر في جريدة "الصباح" في عددها الصادر يوم 10/02/2009 تحت عنوان "أحنا هما أحنا ولا محال" يتهمه بالزيادات الجاذبة والتطريف، وعدم التعقل والإساعة إلى مشاعر المغاربة، ربما يقصد صاحبنا باللغوية أولئك المغاربيين القوميين الإسلاميين الذين يتكلمون باسم الشعب المغربي ويحددونه وبالتالي ينساق لشنوارتهم، يعي عليه أنه يفهم مما تكتبه أن مسيرات ووقفات التضامن مع الشعب الفلسطيني قد خلت تماماً من المغاربة الأمازيغ، مع أن الأستاذ عصي لم يقل بهذا أبداً، بل أكد أكثر من مرة أن الأمازيغ مع الشعب الفلسطيني قبلها وقولاً، أما المقصود



إثر قمع واعتقال متظاهرين بالرباط آمازيغ يستنكرون أبارتايد المخزن



بالغالي والنفس من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين للأمازيغية (محمد أعضوش، مصطفى أساي، سليمان أو علي، محمد سكو) وتحرر الشعب الأمازيغي في كل بقاع تامازغا، يؤكّد البيان المذكور. في وقت طال فيه البيان، بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين للأمازيغية دون قيد أو شرط، وبتدخل المنظمات الدوليّة لحقوق الإنسان من أجل انتزاع حرية وكراهة الشعب الأمازيغي، وبتدخل الإعلام الدولي لفض خروقات النظام المخزن. معبراً عن عزم التنسنستيّة على مواصلة النضال وفرض أشكال تصعيديّة حتى الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين للأمازيغية وهذا تحقيق اطالبي الأمازيغية العادلة والشروعة. وكانت استثنائيّة أمكناس، قد اختارت تأجيل الحكم في حق المعتقلين الأمازيغ، إلى غاية 8 أبريل المقبل.

وفي وقفة احتجاجية، مماثلة، منظمة يوم 18 فبراير الفائت، أمام المحكمة الإبتدائية بالناطور، أبدت الحركة الثقافية الأمازيغية موقع قاضي قصور من وقع الوقفة الاحتجاجية الأخيرة أمام البرلمان بالرباط والاعتصامات السياسيّة والمحاكمات الصوريّة التي يتعرّض لها مناضلي القضية الأمازيغية، معبراً عن تضامنه ومساندته للمعتقلين

السلميّة المنظمة بالرباط، موجهاً دعوته إلى هيئة الدفاع من أجل تكثيف الجهود لفض خروقات القضاء العنصري اتجاه ذات المعتقلين.

في حين اعتبر بيان التنسيقية الوطنية للحركة الثقافية الأمازيغية، سياسة القمع الممارسة ضد الأمازيغ، ناتجة عن فعل المخزن العربي في كل سياسته الأخوانيّة الرامية إلى إسكات الصوت الأمازيغي الحر، المتمثلة في إنشاء مؤسسات مشبوهة والترويج لأساطير وهمية من قبيل: 12 قرن من تاريخ المملكة، العهد الجديد، بالإضافة إلى مسلسل الاعتصامات التعسفية والمحاكمات الصوريّة التي طالت مناضلي الحركة الثقافية الأمازيغية؛ مؤكداً على أن المخزن جدد عهده مع التاريخ بعودته إلى سياساته القديمة/الجديدة و المتقدّمة في القمع والمواجهة المباشرة لكل المواريثات الدوليّة. هذا ما جسد المخزن القوجي العربي من خلال التدخل الهمجي لاته القمع في الوقفة الاحتجاجية السلميّة التي كان مزمعاً تنظيمها يوم 14 فبراير 2009، أمام مقرّ البرلمان بعد إنزال مكثف لختلف أحجزته القمعية (قوّات مساعدة، شرطة، استعلامات...) وكذا تقطيع امني لكل الشوارع المؤدية لمكان القوقة و التي أسفرت عن إصابات بلاغية في صفوف المتظاهرين (جروح،



أحمد الدغرني أثناء اعتقاله (خاص)



السياسيين للأمازيغية وعائلاتهم، داعياً إلى ضرورة توحيد صفوف الحركة الأمازيغية لمواجهة المحجّمات المخزنية الشرسة على الشعوب الأمازيغية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين للأمازيغية.

عودة أسلوب المنع تجاه أنشطة التنظيمات الأمازيغية

رفض رئيس المقاطعة الحضريّة للمعاريف وعضو مجلس المستشارين التابع لحزب الاستقلال الترجيح لكل من منظمة تاميانت والجامعة العربية للبحث والتبادل الثقافي بتنظيم تدوّنة علمية حول تاريخ المغرب تحت شعار "التراث والتنمية" وتنزييف تاريخ المغرب وذلك يوم 8 فبراير الماضي بالمركب الثقافي محمد زفزاف بالمعاريف بالدار البيضاء وذلك من أجل فتح نقاش وطني جاد حول تاريخ المغرب في أفق إعادة كتابته وقراءته، من أجل مغربةٍ وتخاليفٍ من الإستعمار وحد كل محاولات تزويره وتزييفه.

هذا وقد اعتبر المنظّمون لهذا الشّباط أنه لا يوجد أي مبرر للتراجع عن الترجيح باستعمال قاعدة المرتكب الثقافي، وأن هناك استهدافاً ومضائقات بدأ تنسفه في الأشهر الأخيرة ضد التنظيمات والأنشطة الأمازيغية وهو ما يتعارض والمواقف الدوليّة لحقوق الإنسان.

واعتبرت الجمعيّتان في بيان صادر عنهما أن المنع امتداداً لسياسة الحصار والتهميش الذي تعاني منه الأمازيغية في وطنها في كل أبعادها اللغوية و الثقافية و الحضارية و الحقوقية، وأعلننا مقاومتها لكافة الفضاءات الثقافية و الترقية المقادمة للمغاربة في ظل رئيسيها الحالي كما دعانا كافة مكونات الحركة الثقافية الأمازيغية و الدبيوقراطية إلى التضامن و استكمار هذا التّنزييف في ممارسة الحقوق المدنيّة المشروعة، وعبرنا عن عزّهما تنظيم وقفه الاحتجاجي أمام مقر المقاطعة الحضريّة للمعاريف سيتم الإعلان عن تاريخ تنظيمها قريباً كما سنتم متابعة رئيس المقاطعة أمام القضاء.

AWAL IDDEREN

محمد
بساط

bastam56@gmail.com



لتأمل عقلانياً

كل المجموعيات السائدة، من أغليّة و "معارضة" والتي تلعب دور "الراديكالية" تستعد للمشاركة في المعركة المؤدية إلى الواقع الانتخابي، سواء في المجالات المحلية، أو في المجالات الإقليمية والجهوية، أو في الغرف المهنية، أو على مستوى القطاع الخاص بالماجرورين، كل هذه المجموعيات ب مختلف مشاربيها المحافظة والمحسوبة على اليسار بكل درجاته، قامت بحركات تسخينية استعدادية مستثمرة الحرب الظالم على غزة وضحاياها، لأن مصائب هؤلاء الفلسطينيين وجدت لتكون فوائد بالنسبة لحاملي هذه المجموعيات ببلادنا، ومن يتحرك بالموازاة معهم في كل الأقطار التي تمارس نحبها التهيج عوض التنوير، وهذه الحركات المسوبة على التضامن هي أولوية الأولويات بالنسبة لهذه النخبة المستتبة التي تتهبّ للت موقع في دوليب الشأن العام، حتى تعمل على تكريس مرجعياتها المستوردة، من خلال تسمية الشوارع والمؤسسات والمنشآت والواقع وتغيير وتشويه الأسماء الأمازيغية استعداداً لتعريفها، مثل "إيالن" التي تحولت إلى "هلاة" نسبة إلى "بني هلال" أضف إلى ذلك إشكالية تسمية المواليد، حيث التضاضي عن الأسماء التي تروج لها الفضائيات البترودولارية، ومنع الأسماء الأمازيغية، والتعامل "الحادي" مع المادة المشرقة في الملتقيات والمهرجانات، وتفوّت الممتلكات المعدنية والغابوية والبحرية والأرضية الجماعية لأصحاب الريع، إضافة إلى مختلف الأعطاب التنموية المترافق، وأمام هذا المد الإيديولوجي المشرقي الإبتداعي لكل ماهو أمازيغي، فهل ستظل الحركة الأمازيغية تعزف على نغمات "الماقاطعة"؟ أليس من حق المغاربة أن ينعموا بالتغيير؟ لا تفتح هذه المقاطعة المجال للمراجعات الإبتداعية والإستفزازية والإنتمازية الممارسة للريع في كل مناحي الشان العام؟

لقد أثبتت العديد من التجارب الناجحة أن العمل داخل المؤسسات يعد بمثابة محاربة الإستغلال والتزوير والتحريف، لأن هذا العمل يقطع الطريق أمام الإنتمازيين والمستزفين، أما الدعوة إلى سياسة المقدد الفارغ، فلم يعد أصداؤها رواج في سوق السياسة، إلا إذا تعلق الأمر بممارسة "المهدوية" ومعانقة الهاشم، إنني لا أدعو النخب الأمازيغية النظيفة إلى الخروج لمعركة الإنتخابات الجماعية والمهنية القادمة، وإنما للتأمل العقلاني في كيفية استفادة المشروع الأمازيغي من تناقضها لأن "مول المليح باع أو راح" ولهذا فالاستعداد الحقيقي للممارسة السياسية أصبح ضرورة ملحة، فكفى من حوادث السير في المسار الأمازيغي.

الكونغرس العالمي الأمازيغي يصعد من لهجته ضد أنظمة الحكم بشمال أفريقيا



قانون يسمح للأقلية العربية بانشاء أحزاب على أساس عنصري من "العرب" أو على أساس ديني والتي تستبعد بشكل قاطع الأغلبية الأمازيغية من أن يكونوا تنظيمات سياسية تستند على الأمازيغية. والقضاء المغربي لم يمنع فقط الحزب الديمocrطي الأمازيغي، ولكن أيضاً لم يبيت في محاولة اغتيال أمين عام هذا الحزب المحامي أحمد الدغبني، والأكثر من ذلك هو تعرضه للتعذيب في أحد مقاهي العاصمة الرباط يوم 14 فبراير الأخير.

وحتى الصحافة الأمازيغية لم تسلم من ذلك، فقد تعرض كل من مديرية الجريدة أمينة ابن الشيخ التي هي أمراة والصحفى سعيد باجي من جريدة "العالم الأمازيغي" للتهديد والتبرير من قبل ضباط القوات العمومية أثناء تغطية صحفة لوقفة إحتجاجية أمام البرلمان يوم 14 فبراير الآخر.

وتبعاً لذلك، يطلب الكونغرس العالمي الأمازيغي، من سيادتك ومن موقع شعوركم بالمسؤولية مطالبة الدولة المغربية وسلطاتها وقف هذه الانتهاكات الخطيرة.

كما يطلب الكونغرس العالمي الأمازيغي ملكم الإغاء في حين الوضع المتقدم، مادامت المملكة المغربية تتناقض في سياستها مع الإقرار باحترام حقوق الإنسان بالشكل المتعارف عليه دولياً، وتقرروا بالمرة وإلى الأبد إحترام وبشكل قعال وعلى أرض الواقع مبادئ الديمocratie وحقوق الإنسان الأساسية، كما جاء في إتفاق الشراكة الخاص بـ "الوضع المتقدم".

وتجرد الإشارة إلى أن المغرب منح على هامش الدورة السابعة لمجلس الشراكة المغربي الأوروبي صفة الوضع المتقدم، ويشدد الإتحاد الأوروبي على أهمية احترام حقوق الأمازيغي المغربي، فالقضاء المغربي لم يأخذ بعين الاعتبار حرج المثاث من المحامين الذين تقديموا الدفاع عن قانونية، وكان عنيداً في تطبيق قانون الأحزاب الجديد باشر رجعي مع الأحزاب وخاصة ضد PDAM، وهو الإنزال بما تم الإتفاق عليه.

في عام 2007 من طرف وزارة الإتصال لا يزال معطلاً على الرغم من أنه في الأونة الأخيرة قد وقعت كل من وزارة الإتصال والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة على تخصيص ميزانية 5 ملايين أورو لها النسبة

لائسنساء الأمازيغي، فقد سبق للجنة التميز العنصري للأمم المتحدة أن دعت الدولة المغربية إلى اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن منذ مارس 2003. غير أنها لا تزال تخضع لحضور مستمر وأخر مثل على ذلك هو منع اسم Simone Ab deljawad Simione الولودة في 27 يناير 2009 ولا تزال السلطات المحلية ببوقنaran تسجلها. وألأسوا هو أن الدولة المغربية صدرت هذا الإتهام للتحقق الأساسية في اختصار الأسماء إلى بلدكم الديمocratie ووضعت شروطاً للمواطنين الأوروبيين من أصل أمازيغي لدى مفوضيتها بالقصبات. إضافة إلى أن حظر الانشطة الثقافية لا يزال مستمراً إلى يومنا هذا، وآخرها منع نشاط لجمعية تأمينات AMREC و خير الدين بالدار البيضاء يوم 8 فبراير 2009احتاجاً على جمعية آخرين على تأسيس مدينة فاس، الذي يريد تفريح الآلاف السنين من تاريخ المملكة وربطه بقرون الأقلية العربية إلى شمال أفريقيا.

كما أن هناك طلاق أمازيج من مختلف الجامعات (مكناس، الراشيدية، أكادير...) أدينوا بعقوبات شديدة، دون أدلة أو شهود موثوق بهم و يتعرضون للتعذيب الجسدي والنفسي. ونسجل أيضاً اضطرار السماح بالتضامن مع المنظمات الفلسطينية "حماس"، وقمع تضامن مع الأمازيغ أنفسهم كما وقع في قضية ساكتة أيت باعمران بسيدي إفني، أو أمام الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة في 23 يونيو الماضي، وكذا قمع وقفية تضامنية مع المعتقلين السياسيين يوم 14 فبراير الماضي.

وبالنسبة للحزب السياسي الوحيد للأمازيغ، الذي هو الحزب الديمocratie الأمازيغي المغربي، فالقضاء المغربي لم يأخذ بعين الاعتبار حرج المثاث من المحامين الذين تقديموا الدفاع عن قانونية، وكان عنيداً في تطبيق قانون الأحزاب الجديد باشر رجعي مع الأحزاب وخاصة ضد PDAM، وهو

إلى المناطق المتباينة في العالم، وطالب الرأي العام الدولي والأمم المتحدة الضغط على الأنظمة الحكومية في شمال أفريقيا لفتح الحدود بين كافة أقطار تمازغاً. كما طالب ذات الأنظمة الانسحاب من جامعة الدول العربية والتوجه صوب العمل الأفريقي وتعزيز التوجه المتوسطي للمنطقة المفتوحة على التقلم والحداثة. وجدد طالبته بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية في ما سميه سجنون الذل والعار بالغرب. كما استنصر بشدة أساليب القمع والترهيب والتهديد التي تنتهجها السلطات المغربية ضد مناضلي القضية الأمازيغية. وطالب بدمسترة الأمازيغية في دساتير دول الشمال الإفريقي، ومنح الحكم الذاتي لكل المناطق الأمازيغية المطلوبة بذلك.

● الكونغرس العالمي الأمازيغي يراسل أعضاء البرلمان الأوروبي حول سياسة الميز العنصري تجاه الأمازيغ بالمغرب

وتنديداً للمهام المنوطه به الدفاع عن قضايا الشعب الأمازيغي دولياً أقدم الكونغرس العالمي الأمازيغي في شخص رئيسه رشيد الراخا على مراسلة أعضاء البرلمان الأوروبي حول موضوع حقوق الإنسان وسياسة الميز العنصري للأمازيغ في المغرب في رسالة تحمل جرداً لأبرز الاحداث والواقع الدالة على ممارسات تمييزية للدولة المغربية في حق الأمازيغي وتقول رسالتها: "أود أن أبلغكم أن الإتحاد الأوروبي قضاً عن غوفه مرتبط بالتنفيذ من إتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ منذ مارس 2000، كما منح وضع مقداماً بحكم علاقات الحوار، حيث تم التوقيع على ذلك في 13 أكتوبر 2008، هذا إتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المغربية له أهداف رئيسية، تكمن في تحقيق المزيد من الفعالية في تعزيز الديمocratie واحترام حقوق الإنسان، كما تنص عليها هذه المادة... احترام المبادئ الديمocratie وحقوق الإنسان الأساسية، على نحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (...)" السياسات الداخلية والدولية للمجتمع المحلي والمغرب، وهذا عنصر أساسى من عناصر الاتفاق.

● أعضاء من المكتب الدولي للكونغرس العالمي الأمازيغي يدينون صمت السلطات على حال أمانة الأطلس

وقوها عند معاناة سكان الأطلس المتوسط بجتماع أعضاء من المكتب الدولي للكونغرس العالمي الأمازيغي بالمغرب يوم 17 فبراير الماضي بمدينة ميريت المغربية وأصدروا بياناً تحدثوا فيه عن الوضع المزري الذي عاشه لا يزال يعيشه أمانة الأطلس المتوسط هذه السنة من جراء التساقطات المطرية والتلاحية الكثيفة التي أصبه بموجها هؤلاء السكان محاصرين بعد أن أغلقت جميع المنفذ الطريق المؤدية إلى أماكن استقرارهم، الشئ الذي أضحي يثير بكارثة إنسانية حقيقة قد تطال أرواحهم وممتلكاتهم في غياب أي تحرك رسمي محلها ومركزها، هذا وقد أعلن المجتمعون تصاميمهم المطلقة واللامشروط مع جميع المواطنين الذين طالهم الحصار الطبيعي المفروض عليهم منذ مدة، مع فتح وبشكل فوري المعابر والطرقات المؤدية إليهم، إنقاذاً لازواحهم وممتلكاتهم. كما عبروا عن إدانتهم الشديدة لصمت السلطات المحلية والوطنية على هذه الكارثة الإنسانية التي تمس المواطنين الأمازيغ بمنطقة الأطلس في قوتهم وحياتهم اليومية، واستنكروا ما تعرّض له ثروات المنطقة من نهب وتغريب من طرف مافيا اقتصاد الريع عوض استثمار عائداتها في تنمية المنطقة إنساناً وجمالاً، يقول البيان، ودعى المجتمعون كل الفعاليات الأمازيغية الغيورة على المنطقة العمل على بذل كل الجهود من أجل فك العزلة عن مواطنينا الذين يعانون الوبيلات لكن يتوفر الحرية على قيد الحياة، البيان الذي توفر الحرية على نسخة منه حمل توقيع كل من: أقبوش التورى، عبد العزيز توفيق الأمازيغي، عبد الجيد مفتوح، الحسين أكفا، أممي معزوزي وهو أعضاء المكتب الدولي للكونغرس العالمي الأمازيغي.

● الكونغرس العالمي الأمازيغي يطالب الأمم المتحدة بالضغط على أنظمة الحكم بشمال أفريقيا لفتح الحدود لينعم الشعب الأمازيغي بحرية التنقل على أراضيه

وفي سياق ذي صلة بالشعب الأمازيغي بشمال أفريقيا قال بيان صادر عن الكونغرس العالمي الأمازيغي على إثر سماح السلطات الجزائرية لفافلة بريطانية لجتiaz الحدود البرية المغربية والأخباء إلى غرب، وماخلفه ذلك من أثر عقلي على نفسية المواطنون الأمازيغ بكل من البلدين نظراً للتمييز بين الشعب في التحول وزيارة البلدان، وحرمانهم من ربط وأصر التعاون فيما يخدم البلدين، وأمام تعتن السلطات الجزائرية في موقفها القاضي بإغلاق الحدود البرية بين المغرب والجزائر، هذا وقد عبر الكونغرس العالمي الأمازيغي عن أسفه الشديد من حرمان الشعب الأمازيغي من التواصل والتواصل بكل حرية فوق أراضيه وهو ما يتناهى والمواضيع الدولية، في حرية تنقل الأشخاص والبضائع واضاف أنه استناداً إلى صفة التمثيلية للشعب الأمازيغي دولياً، وأخذ بعين الاعتبار دوره الحاسم في الدفاع عن القضية دولياً لدى المنظمات الدولية الشرعية الدولية وما تضمنه من حماية حقوق الإنسان في كل تجلياتها، أنه يحكم مجريات الأحداث السياسية والجيوستراتيجية الخطيرة التي تمر منها كافة أقطار تمازغاً ومنها تسامي خلاباً النطرف والإرهاب التي تغذيها سياسة الأنظمة الحاكمة في الوطن الأمازيغي التاريخي، زيادة على استمرار إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب وما يشكله ذلك من خرق سافر للمواضيع الدولية الضامنة لحرية تنقل الأشخاص والبضائع بين الشعوب والبلدان بما يذكر ويكرس السياسة الكولونيالية الفرنسية والاسبانية والإيطالية في شمال إفريقيا؛ سياسة تم تفعيل مقتنيتها، يقول بتاريخ 23 شتنبر 2008 كما يلي "...تعزيز الحرار والتعاون بين الإتحاد الأوروبي والمغرب حول المسألة المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الوضع المتقدم لا يمكن إلا أن تسير في إتجاه تعزيز سيادة القانون وحماية أكبر لحقوق الإنسان والحريات الأساسية". وللأسف فالعكس هو ما وافق، فمنذ التوقيع على هذا الوضع المتقدم، وانتهاء هذه الحقوق من قبل عمال السلطة والمؤسسات الحكومية يزيد سوءاً يوماً بعد يوم، لذلك سأحاول أن أثير بعض الأمثلة على هذا الاتحراف والإنحدار الخطير بخصوص حقوق المواطنون الأمازيги والتي تحمل مظاهر سياسة الميز العنصري للملوك، والتي تتناقض تماماً والخطابات الرسمية.

وح حتى لا يوجد أي إرادة سياسية لإصلاح الدستور الحالي الذي يطالبه به سلماناً أغلبية المواطنين الذين قاطعوا بختافة الإنتخابات التناهية الأخيرة في 7 شتنبر 2007، وهو يستور عنصري ينفي وجود الأمازيغية والحقوق اللغوية والثقافية.

كما أن وزارة التربية الوطنية تواصل عرقلة إنتشار تعليم اللغة والثقافة الأمازيغية في جميع المدارس وجميع مستويات الدراسة، وفيما يخص محو الأمية للبالغين، فإنه يتم في تناقض صارخ مع جميع الإتفاقيات ونوصيات التوينيكي، التي تدعو إلى استخدام اللغات الأم في ذلك، كاللغة الأمازيغية، هذه الأخيرة مقصبة تماماً من هذا التعليم الغير الرسمي الذي يحدث ويدرس باللغة العربية الفصحى فقط.

وبالنسبة لإدماج الأمازيغية في المجال السمعي البصري، لم يسجل أي تقدم، فقنوات القطب العمومي SNRT وصوبها 2M، TVM(2M) لم تؤدي بالتزاماتها لإنتاج وبث برامج باللغة الأمازيغية، رغم توقيعهم على دفتر التحملات منذ ثلاث سنوات.

أما إطلاق مشروع القناة الأمازيغية كما كان متوقعاً من قبل الغالبية العظمى من الشعب الأمازيغي للبلاد، والأمازيغ المقيمين بأوروبا وأمريكا

بلاغ صحفي

مجموعة CMC-CIC تعزز مساهمتها في البنك المغربي للتجارة الخارجية إستثمار بأكثر من 200 مليون يورو، أي 2.26 مليار درهم

في يوم الخميس 5 فبراير من السنة الجارية قامت المجموعة CMC-CIC عن طريق البنك الإتحادي للقرض التعاوني BFCM شركتها القابضة، بشراء 4.9% من حصة إضافية في رأس المال البنك المغربي للتجارة الخارجية أي أكثر من 7.7 مليون سهم بثمن 290 درهم للسهم الواحد، وهذا تكون المساهمة في رأس المال البنكية في رأس المال هذا المؤسسة البنكية قد ارتفعت من 19.94% إلى 15.05%.

هذه العملية التي خصت بقبول السلطات المالية والتنظيمية، والتي تمثل استثمار إجمالي بقيمة 2.26 مليار درهم أي 203.4 مليون يورو، تأتي متوجة مرة أخرى، العلاقات المثلثة الرأسمالية والصناعية التي تسود بين واحدة من بين أربع أكبر المجموعات المالية الفرنسية ومجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية.

هي أيضاً تبرز إلتزام هذين الشركين في متابعة التعاون الوثيق الذي يربطهما منذ ستة 2004 والمتمثل في تنمية التأزرات الاقتصادية والتنفيذية في مجالات التكنولوجيا، التقسيط البنكي، الاستثمار البنكي والتمويل الدولي خاصية في إفريقيا.

يعد هذا الاستثمار بمثابة شهادة متعددة في الثقة التي تمنحها مجموعة أوروبية في مؤسسات التنمية للإقتصاد المغربي والنظام المصرفي والمالي على وجه الخصوص وقدرتها على المقاومة والتنمية الإضافية داخل سياق دولي متفرد باضطرابات إقتصادية ومالية قوية.

وعيا بالمخاطر التي تهدد التراث الأثري وخصوصا منه التراث الصخري المنشق والمرسوم، ونظرالى ما يشكله تخرير الموقع الأثري من طمس لهويتنا الوطنية، فقرر بعض المتخصصين في المجال العديد من المهتمين بالتراث الثقافي الوطني، تأسيس جمعية تساهمن في الحفاظ على التراث الأثري الوطني، وهي الجمعية المغربية للفن الصخري، وذلك من أجل الحد من تزيف التخرير الذي يطال العديد من الموقع الأثري خصوصا في جنوب المغرب، ولمزيد من التفصيل عن الفن الصخري والمخارط التي تهدد هذا التراث وسبل حمايته من الإندثار كان لنا الحوار التالي مع نعيمة أولمكي عضو الجمعية المغربية للفن الصخري والمتخصصة في مجال التراث الأثري.

نعيمة أولمكي، رئيسة الجمعية المغربية للفن الصخري، لـ «العالم الأمازيغي»

النقوش الصخرية لتيفنانغ تعتبر الشاهد الأول على الأصل الأمازيغي للمغرب التحسسي لوحده غير كافي من دون وجود قانون يحمي التراث الأثري الصخري بالخصوص



نعيمة أولمكي

الأمازيغي للمغرب، فالمعبد تربتنا به علاقة متغيرة ووطيدة جدا. وأيضا نتعامل مع وزارة الثقافة ولكن بشكل بسيط فهي تسهل علينا بعض الأمور نظرا لكونها تهتم بما هو ثقافي كما تتعامل أيضا مع مديرية التراث وخصوصا أنها مؤسسة برأسها مدير متخصص في النقوش الصخرية.

- هل هناك صعوبات ومشاكل تواجهونها في عملكم؟
- هناك صعوبات كثيرة، مالية أولا خصوصا فيما يتعلق ب توفير وسائل النقل وتوفير كل الحجاجات والمستلزمات لفريق العمل، فالباحث الميداني يستوجب في عمل كبير وباحتياج سوسيولوجي متخصصين في المجال مما يستوجب وجود مواد مالية لتنسيد الحاجيات الضرورية، فنحن لحد الان نعتمد على انحرافات أعضاء الجمعية وبعض المنح اليسيرة التي تمنحها بعض المؤسسات الجمعية كالولاية وجهة أكادال الرباط والتي لا تغطي كل المصروفات الازمة، فليس هناك جهة محددة تمول الجمعية سنويا من أجل القيام بابحاث ميدانية بشكل عميق.

الصياغة الموجدة على الصخرة بالقيام بمجموعة من التحليلات بالمخنثين، ويوجد هذا في الخارج فقط، أما بال المغرب فلم يسبق أن تم تحديد تاريخ الصياغة نظر القلة لهذا النوع، فحسب الأرقام هناك لحدود الان تقدما 340 موقع للنقوش الصخرية المعترف بها أما الصياغة فهناك تقدما 14 موقع، ومن خلال المحتوى والبقاء التي عثر عليها في موقع اوكيidanan مثلا، تستطيع تحديد تواريخ تقريرية وليست دقيقة لمحاتي الصخور و حتى بالنسبة لطريقة تقنية الخط الموجود على الصخرة يدل على انه اقدم ان كان هذا الخط أعمق، ويمكن بالنسبة للصياغة تحديد تاريخ الصخرة، وكما قلت سابقا أنه لم يسبق أن تم إجراء هذه العملية بالمغرب، ولكننا الان بصدد إعداد برنامج بمبادرة من المكتب الوطني للأثار وتنسق مع جامعة إيطالية، نحاول من خلال الاشتغال على موقع جبل يانبي بمنطقة زاكورة وهو موقع لصياغة، بحيث سنعمل مع متخصصين من إيطاليا على إعداد التاريخ للصياغة الصخرية التي غير عليها بهذا الموضع، وتعتبر هذه المحاولة الأولى من نوعها في هذا المجال.

- ما هي الرسالة التي تريدين توجيهها لحماية هذا التراث؟
- نداؤنا كجمعية هو انه يجب على كل مواطن ان تكون له غيرة على هذا التراث والحفاظ عليه وتحت تنميره، كما ندعوه إلى القيام بتحسين الآخرين وتوسيعهم باهمية هذا التراث للعمل قدر الامكان على المحافظة عليه.

احتفاء باليوم العالمي لغة الأم

اللغات لا تستخدم على الإطلاق في المدرسة أو الإدارة أو القضاء أو الصحافة العامة بالرغم من أن



خديجة عزيز

السكان يتقنونها تماماً نظرا لأنها شكل وسيلة التعبير التي يستخدمونها في حياتهم اليومية. ولذلك يسعى الاتحاد الأفريقي، الذي يعبر اللغات إحدى الركائز لتحقيق التكامل في هذه القارة، إلى وضع خطة إقليمية للنهوض باللغات من شأنها أن توفق بين ما هو محلي وما هو عالمي لصلاح الجميع، وهذا يمكن القول أنه يات من الضروري القول أن الدفاع عن لغة الأم يشكل اللغة الأساسية من الآيات الحفاظ على التنوع اللغوي ومرجعية للأعراف، بتحمل الإرث الثقافي والحضاري للمغرب تقوية لوحدته وتعزيزها لهويته. فاللغة الأم تضيق الحياة وتحمل قيم الجماعات وهوياتها كما وج الجزم أن الحفاظ عليها بعد مرحلة أساسية لصياغة الهوية الحضارية لدينا وخلق مجال مشترك لنعدد ثقافي يرتكز على قيم إفريقيا ليست الوحدة الوطنية ومن أجل جتمع متفتح غير متذكر لهويته.

الناطقين بهذه اللغة، أن يروها تحظى بمكانتها التي تستحق في التعليم وفي وسائل الإعلام رغم كل الصعوبات التي تعترض إدراجهما، كما أصبحنا نقرأ نتاجات أدبية منتشرة بلغتنا الأم وهذا دليل على حيوية هذه اللغة وتسكينا بالبقاء في الوقت الذي انقرض فيه العديد من اللغات القديمة التي كانت معاصرة لها، واليوم ونحن على مشارف اليوم العالمي للغة الأم الذي يحتفي به يوم 21 فبراير من كل سنة يجب أن نبذل المزيد من الجهود للحفاظ على لغتنا الأم لأننا بذلك نحافظ على التنوع اللغوي عن طريق العناية بكل لغاتنا التي تعد مظهراً غنياً وثراءً، خاصة وأن الخبراء يشيرون إلى أن العولمة الكاسحة تهدى 600 لغة في عالم اليوم لأن أهلها غير قادرin على حمايتها. فالتنوع اللغوي يظل اليوم مثالاً منشوداً أكثر منه حقيقة ملموسة. بحيث تشير إحصاءات منظمة اليونسكو إلى أنه يات أكثر من 50% من السيدة إله لغة المستخدمة في العالم والتي تعتبر وسائل نقل الذكرة الجماعية والتراث غير المادي مهدداً بالاندثار، و96% من هذه اللغات لا يستخدمها سوى 4% من سكان العالم، و90% من لغات العالم ليست ممثلة بالشبكة العنكبوتية و 80% لها أبجدية كتابية، وحسب المدير العام لليونسكو فإن معظم هذه

تحظى باهتمام متزايد في الأوساط الدولية ولدى كافة شعوب الأرض، وذلك لوجود روابط وجاذبية قوية تربط الأجيال المتعاقبة باللغة التي يطقوها بها كلماتهم الأولى، و التي يتم بها صقل شخصياتهم الفردية و تقوين مكانتهم الذهنية و مختلف مهاراتهم

الأولى منذ الطفولة المبكرة، و هو ما يجعل منها اللغة التي يعبر من خلالها المرء طوال حياته عن مشاعره الحميمية وعن ذاته كما هي في صميم وجودها، كما يكون بها أفكاره و يكتسب بها داده اللقائي الذي يتبع يوماً بعد يوم، وحتى في اللحظات الحصبية فإن النطق بالكلمات يتم باللغة الأم التي تظل صورة للتعبير الصادق، و عندما يتعلم المرء لغة أو لغات أخرى في المدرسة أو في الشارع أو في أي وسط معاير فإن لغة الأم تظل هي لغة الحميمية الذاتية و الصدق مع النفس، ياعتارها المدرسة الأولى التي ترسخ لدينا شعورنا بالإنتماء إلى هوية ثقافية، و يجعلنا نحترم جذورنا و نحترم لغات الآخرين.

واللغة الأمازيغية باعتبارها مكونا أساسيا للثقافة المغربية و عنصراً خصوصياً و تميز ضارب بذوره في تاريخ الحضارة المغربية، تعد لغة الأم بالنسبة لمعظم المغاربة ومصدر افتخار لهم، وإذا كانت هذه اللغة قد تعرضت لختلف أنواع التهميش على مدى نصف قرن من الاستقلال، فإن السياق الحالي قد عرف سياسة جديدة ترمي إلى النهوض بها و تكينها من القيام بوظائفها التواصلية والتنمية، و هو ما جعل الفرحة تغمر العديد من

oC oE oH oC oX Σ Y

Le Monde Amazigh

الحـالـمـ الـأـماـزيـغـيـ

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEIKH -DEPOT LEGAL: 2001/0008-ISNN:1114-1476 - N°106 Mars 2009/2959 - PRIX: 5 DH /1,5 EURO

Le Congrès Mondial Amazigh interpelle le parlement européen à propos de la politique marocaine d'apartheid anti-amazigh

Mesdames et Messieurs les Eurodéputés,
Tel que vous le savez, l'Union Européenne, qui est liée, à l'Etat marocain, par un «accord d'association», entré en vigueur depuis le 1er mars 2000, vient d'accorder « un statut avancé » à ce même Etat, par la signature de l'accord du 13 octobre 2008. Ces accords d'association entre l'Union Européenne et le Royaume du Maroc ont pour objectifs essentiels, notamment, la promotion effective de la démocratie et le respect des droits de l'Homme, comme le stipule le passage ci-après : « *Le respect des principes démocratiques et droits fondamentaux de l'Homme, tels qu'énoncés dans la déclaration universelle des droits de l'Homme, inspire les politiques internes et internationales de la communauté et du Maroc et constitue un élément essentiel du présent accord.* »

Or, au mois de septembre dernier, le Parti Démocrate Amazigh du Maroc vous a interpellé afin de suspendre les négociations de ce « statut avancé » tant que l'Etat marocain n'arrête pas de continuer à violer les droits humains en général et ceux des citoyens d'origine amazigh (berbère) en particulier. La réponse de la Commission Européenne, à travers la lettre de Mr. Leonello Cabrici, le chef d'Unité du Maghreb de la Direction du Proche et Moyen Orient, Méditerranée du Sud de la Direction Générale des Relations Extérieures, en date du 23 septembre 2008 nous affirmait que : « (...) le renforcement du dialogue et de la coopération entre l' Union Européenne et le Maroc sur les questions relatives aux droits de l'Homme et aux droits fondamentaux , tel qu'il est prévu dans le cadre du Statut avancé, ne peut qu'aller dans la direction d'une consolidation d'un Etat de droit et d'une protection accrue des droits humains et libertés fondamentales ».

Malheureusement, et bien au contraire, depuis la signature ce « statut avancé » le respect de ces droits de la part des agents d'autorité et des institutions gouvernementales de l'Etat marocain ne font qu'empirer de jour en jour. De graves dérives et régressions des droits des citoyens amazighs résultent d'une politique discriminatoire affichée d'apartheid anti-amazigh, qui contredisent tous les discours officiels. A titre d'illustration :

- Jusqu'à présent, il n'y a aucune volonté politique de réforme de l'actuelle constitution, réclamée pacifiquement par la majorité des citoyens en boycottant massivement les dernières élections législatives du 7 septembre 2007. Cette constitution est raciste pour nier catégoriquement l'existence de la réalité amazighe et les droits linguistiques et culturels des citoyens ;

- Le Ministère de l'Enseignement National s'obstine à bloquer la généralisation de l'enseignement de la langue et de la culture amazighes dans toutes les écoles et niveaux scolaires. Quant à l'alphabetisation des adultes, celle-ci se déroule en contradiction flagrante avec toutes les recommandations et conventions de l'UNESCO, qui préconise l'utilisation des langues maternelles, dont la langue amazighe pour le

cas d'espèce. Cette dernière est exclue totalement de cet enseignement informel qui se fait exclusivement en langue arabe classique.

- Par rapport à l'intégration de l'amazigh dans le domaine de l'audiovisuel, aucune avancée n'a été enregistrée. Les chaînes de télévisions publiques (TVM et 2M) de la SNRT ne respectent plus leur engagement de produire et d'émettre des émissions en langue amazighe, alors quelles ont signées un cahier de charges depuis trois ans.

- Le lancement du projet de télévision amazighe, tant attendue par la grande majorité des populations

la fondation de la ville de Fès, qui réduit l'histoire millénaire du Maroc à l'arrivée de la minorité « arabe » en Afrique du Nord.

- Des étudiants amazighs de différentes universités (Meknès, Errachidia, Agadir,...) sont condamnés à de lourdes peines, sans preuves ni témoins crédibles et soumis à des tortures physiques et psychologiques.

- Les sit-in de soutien à l'organisation palestinienne « Hamas » sont permises et ceux de solidarité avec les amazighs eux-mêmes sont catégoriquement et sévèrement réprimés, que ce soit celle qui a été convoquée en solidarité avec les populations Ait Baaran de Sidi Ifni, celle devant la SNRT du 23 juin dernier ou celle devant le parlement en solidarité avec les détenus politiques du 14 février dernier.

- Par rapport à l'unique formation politique que dispose les amazighs, en l'occurrence le Parti Démocrate Amazigh Marocain (PDAM), la justice marocaine aux ordres n'a pas pris en considération les arguments d'une centaine d'avocats qui se sont offert pour la défense de sa légalisation. Celle-ci s'est obstinée à lui appliquer la nouvelle loi des partis de manière rétroactive et exclusivement contre le PDAM. Une loi qui autorise la minorité « arabophone » de créer des partis à base raciale de l' « arabité » ou/et à base religieuse de l' « islamité » et qui exclut catégoriquement la majorité « amazighe » d'avoir des formations politiques basé sur « l'amazighité ». La justice marocaine a non seulement interdit le PDAM sinon aussi elle n'a

pas du tout réagi au procès de tentative d'assassinat à l'encontre de son secrétaire général, l'avocat Ahmed Adghirni. Pire, les forces de l'ordre l'ont agressé violemment dans un café de la capitale le 14 février 2009, au vu de tout le monde (voir la photo jointe).

- Même la presse amazighe n'est pas épargnée. La directrice du journal Amina Ibnou-Cheikh et le journaliste Said Bajji du mensuel « Le Monde Amazigh » se sont fait sauvagement intimider et molester par des officiers des forces de l'ordre lors de la couverture d'un sit-in devant le parlement le 14 février précédent.

- Etc.

En conséquence, le Congrès Mondial Amazigh vous sollicite afin d'interpeller l'Etat marocain et ses autorités sur ces graves violations. Le Congrès Mondial Amazigh vous demande de suspendre momentanément ce « statut avancé », tant que l'Etat marocain ne change d'attitude et respecte de manière effective les principes démocratiques et les droits fondamentaux de l'Homme, comme le stipule votre accord d'association de «statut avancé ».

Veuillez agréer, mesdames et messieurs les eurodéputés, l'assurance de ma considération distinguée.

* Signé : Rachid RAHA
Président du CMA



amazighes du pays et des communautés amazighes résidentes dans la diaspora euro-américaine, prévu en 2007 par le ministère de la communication reste bloqué, même si dernièrement le ministère des finances lui a dédié un budget conséquent de 5 millions d'Euro pour une durée de quatre ans. Le contrat signé entre la SNRT, le Ministère de la Communication et celui des finances est resté lettre morte.

- Les Prénoms amazigh, à propos desquelles le Comité pour l'élimination de la discrimination raciale des Nations Unies avait réclamé à l'Etat marocain de prendre des mesures appropriées déjà en mars 2003, sont toujours prohibés. Le dernier exemple en date est celui de la jeune « Simane », fille de la famille d'Oujdi Abdeljawad, née le 27 janvier dernier, et que les autorités communales de Boufekrane ne veulent pas enregistrer. Le pire, c'est que l'Etat marocain exporte cette violation de droit élémentaire de choix de prénoms au sein même de vos propres pays démocratiques en imposant cette interdiction aux citoyens européens d'origine amazighe, à travers ses délégations consulaires !

- L'interdiction des activités culturelles continue de nos jours ; la dernière concerne la rencontre que voulaient organiser, conjointement, les associations Tamaynut et Amrec, à Casablanca le 8 février 2009, pour protester contre l'association des 12 siècles de

Des langues en danger au Maroc

Près de 6000 langues sont parlées dans le monde et parmi elles, 2500 sont menacées de disparition. C'est ce qu'a révélé un groupe de linguistes de l'UNESCO à travers un Atlas interactif qui recense les langues en péril dans le monde.

Si on se penche plus en profondeur dans cet atlas, on pourra voir qu'au Maroc, il y a également des langues en danger. L'Atlas parle de 8 langues mais parmi ces langues, ce qui effraie le plus c'est que trois ont totalement disparu. Il s'agit du Judéo Berbère, du Tamazight de Ait Rouadi, et du Senhaja de Srair.

L'idiome du Judéo Berbère qui est appelé aussi le Tamazight des juifs marocains était parlé dans les régions rurales du Haut et du Moyen Atlas notamment dans la région de Ouarzazate, Boulemane Dadès, dans la vallée du Draa entre Tiznit et Tafraout. L'Atlas rappelle qu'il y a aujourd'hui entre 5000 et 10000 juifs marocains qui habitent au Maroc et cette communauté est localisée surtout dans les pôles urbains.

Ensuite, la seconde langue qui est totalement éteinte est le Tamazight de Ait Rouadi. Elle est appelée également le Tamazight de Tunisie. Près de 1600 personnes parlaient cette langue dans la région de Tadla Azilal à une trentaine de kilomètres de Béni Mellal.

Enfin la dernière langue disparue est le Senhaja de Srair dans le nord du royaume dans la région de Tariif. L'Unesco ne donne pas le nombre précis de personnes qui parlaient cette langue.

Au sujet des quatre autres langues qui restent, une est considérée comme vulnérable. Il s'agit du Figuig. Comme son nom l'indique, il s'agit de la langue parlée dans la région de Figuig dans l'est du pays à la frontière algérienne. Selon les chiffres officiels, près de 30.000 personnes parlent aujourd'hui cette langue.

Une autre langue est considérée comme étant en danger, c'est le Tamazight de Béni Iznassen qui est parlé dans le nord-est du Maroc dans les régions de Berkane et du Rif, un idiome qui est parlé par 25.000 marocains.

Le Zénaga du Sahara est une langue qui est considérée comme en situation critique. Elle est très répandue surtout dans la frontière avec la Mauritanie et est parlée par 1000 personnes.

Enfin, la dernière langue qui est dite sérieusement en danger, c'est le Judéo-arabe marocain qui est parlé dans la région de Fès surtout. 5000 personnes la connaissent selon les chiffres officiels marocains.

Dans le reste du monde, il faut savoir que les pays où il y a de plus de langues en péril sont l'Inde avec 196 idiomes, les Etats-Unis avec 192, l'Indonésie 147, la Chine 144, le Mexique 144 également et enfin la Russie avec 136.

Alors pourquoi et comment les langues disparaissent-elles ?

D'après un article du Monde sur l'Atlas des langues en péril, certains linguistes expliquent de manière unanimes que les langues régionales d'un pays tendent à s'imposer et écraser les autres petites langues. L'article cite l'exemple de l'Afrique de l'Est où l'on parle le swahili, une langue qui est enseignée massivement dans les écoles et qui permet à la population de décrocher un emploi, bien plus facilement que si cette même population parlait l'une des quarante langues qui existent dans cette région du monde.

Pour sauver une langue, l'article rappelle qu'il faut une prise de conscience politique. En Amérique latine et du Sud notamment, certains pays reconnaissent et encouragent le bilinguisme dans leur loi et Constitution. Au Mexique par exemple, une loi en 2003 a autorisé aux peuples indigènes le droit à un enseignement bilingue. Par conséquent, des enseignant ont été formé pour enseigner ces langues.

Un exemple que devrait sans aucun doute suivre le Maroc pour protéger ces 5 petites langues qui constituent une véritable richesse historique et culturelle.

Plus d'infos sur www.unesco.org

Farida Lamrani
Source : www.Yabiladi.com

Le Parti de l'Istiqlal continue sa politique du mépris à l'égard des Amazigh à Casablanca.

Les Associations TAMAYNUT et AMREC, sections de Casablanca , ont décidé d'organiser une conférence scientifique sur l'histoire du Maroc sous le thème : « NON A LA REDUCTION ET A LA FALSIFICATION DE L'HISTOIRE DU MAROC » le 08 février dernier au Complexe Culturel Mohamed Zefzaf (Maarif) à Casablanca et ce , en vue d'ouvrir un débat national, responsable et sérieux, sur l'Histoire du Maroc à l'horizon de sa réécriture et de sa re-lecture pour lui restituer sa « marocanité » et la protéger contre toute tentative d'accaparation.

Les organisateurs des deux associations ont effectué toutes les formalités nécessaires et légales pour réserver la salle du complexe sus-indiqué depuis le 09/01/2009, c'est-à-dire à un mois d'intervalle, afin de préparer cet évènement dans de bonnes conditions de réussite. Mais ils sont été surpris la veille de la date de la conférence par la décision du Président de l'Arrondissement Communale du Maarif, qui appartient en sa qualité de membre de la Chambre des Conseillers, au Parti de l'Istiqlal, de refuser l'utilisation de la salle pour abriter la conférence au motif que la dite salle est réservée pour une autre manifestation, alors que le complexe était fermé ce jour de dimanche 08/02/2009. Les deux associations ont procédé à faire un Constat par un Huissier de Justice et ceci aux fins de saisir la Justice de cette affaire.

Ce revirement de la part de l'autorité communale de ne pas mettre à la disposition des deux associations la dite salle est une interdiction manifeste de tenir la conférence sans justification aucune puisque le motif avancé s'est révélé être fallacieux, mais qui justifie par contre et avec force, la pérennisation du processus d'intimidation et de stigmatisation à l'encontre de toute manifestation culturelle initiée par les associations Amazigh et consacre une politique de discrimination parmi les Associations et qui est orchestrée par les responsables politiques qui œuvre à l'opposé des principes de l'Etat de droit et de l'égalité entre les citoyens et qui a atteint son paroxysme au niveau national et international.

Les deux associations TAMAYNUT et AMREC ont condamné avec force l'acte irresponsable du Président de l'Arrondissement Communale de Maarif , qui ne peut être considéré que comme un prolongement des actions menées par le Parti auquel il appartient , L'Istiqlal, à l'égard de la cause amazigh et ce , dans un communiqué distribué sur les lieux aux invités qui se sont déplacés massivement , lesquels ont été surpris et ont condamné à leur tour cet infâme traitement de mépris pour la dite cause.

TAMYNUT et AMREC considèrent également cette interdiction comme une autre consécration de la politique de boycott et de marginalisation systématique dont souffre l'amazighité dans sa propre patrie dans ses portées, linguistique, culturelle, civilisationnelle et juridique.

TAMAYNUT et AMREC déclarent leur boycott pour tous les espaces culturels et attractifs qui dépendent de l'Arrondissement Communale de Maarif sous le mandat de son actuel Président.

TAMAYNUT et AMREC appellent toutes les composantes du Mouvement Culturel Amazigh et Démocratiques marocaines à se solidariser et condamner cette discrimination dans l'exercice des droits civiques légitimes.

Et expriment leur détermination et leur décision d'organiser un sit-in de protestation pacifique devant le siège de l'Arrondissement Communale et se réservent le droit de donner les suites légales à l'encontre du Président de l'Arrondissement.

**Le Comité d'Organisation
Lahsayni Lhoucine
0661 322 778**

l'Etat marocain signe et persiste dans sa politique affichée d'apartheid anti-amazigh!

Les forces de l'ordre ont réprimé sauvagement les militants et militantes amazighes qui se sont manifestés devant le parlement marocain ce samedi 14 février, en répondant à l'appel des familles des détenus de prisonniers politiques amazighs, injustement incarcérés dans les prisons marocaines. Encore une fois, l'Etat marocain signe et persiste dans sa politique affichée d'apartheid anti-amazigh!!!

Nous vous joignons par la suite le communiqué fait à cette occasion :

Nous, participants et participantes (parents des détenus, comités de soutien dont le Congrès Mondial Amazigh, activistes amazighes) au sit-in de protestation contre les jugements arbitraires à l'encontre des détenus politiques de la cause amazighe qui croupissent dans les prisons marocaines, le samedi 14 février 2009, à 15 heures, devant la Parlement ;

Eu égard à la violence dont les manifestants et les manifestantes ont été victimes ainsi que les agressions physiques et morales qui se concrétisent par : les insultes, les coups et blessures dans des zones corporelles sensibles qui ont eu des impacts graves, les arrestations qui ont ciblé un ensemble de manifestants, la confiscation des drapeaux amazighes et des banderoles préparées pour l'occasion, les téléphones portables, les appareils photos et l'intimidation des journalistes

La délégation officielle de la wilaya de Rabat-Salé- Zemmour-Zaer n'a trouvé de motif pour l'interdiction que la violence extrême qui serait exercé sur instructions Royales ;

De ce fait, et devant le parlement, nous publions

le communiqué suivant :

Dénonçons ce comportement barbare à l'encontre d'un sit-in pacifique ;

Renouvelons notre demande quant à la libération inconditionnelle des détenus politiques de la cause amazighe qui croupissent dans les geôles marocaines (Imetghern, Ameknas, Ifni, Warzazat...) ;

Dénonçons le parti pris de l'Etat marocain quant à son attitude vis-à-vis des sit-in de protestation amazighes et son autorisation et bénédiction des manifestations de soutien aux question du Moyen Orient et celles qui lui sont similaires ;

Lançons un appel urgent aux organisations internationales des droits de l'homme pour qu'elle exercent des pressions sur l'Etat marocain et le persuader d'abandonner la politique affichée d'apartheid au Maroc à l'encontre de tous ce qui est Amazigh.

Dénonçons la continuation et la recrudescence des attaques contre tout ce qui est amazighe (interdiction des prénoms amazighes, interdiction des activités des associations amazighes, falsification de l'Histoire et sa réduction à 12 siècles...) ;

Lançons un appel à toutes les composantes du Mouvement Amazigh (organisations, activistes, académiciens et militants) pour consolider les rangs et l'unification des objectifs et du discours du Mouvement Amazigh.

Pour les participant et les participants au sit-in de soutien.

Fait à Rabat, le 14 février 2009

+ЖСС.О+ 2

+УОС

oΛ υΟΥ +ΣΕПО?

1. С.А. Аξ +С.Х.О С.СС.О +ДЖд+?

 +ДЖд+ СХСЛ0 +С.СС+

2. С.СС +Х. +С.СС+?

 +Х.О.О+ +С.СС+ +ДЖд+

3. С.СС +Х. +IESE+

 +ХХХd+ +Б0800.5+ +ДЖд+

4. С.СС СХ. СХСЛ0?

 А.Х00 С0Р0 С0Я0

5. С.СС СХ. С.Л.Х. Х. СХ СХСЛ0?

6. С.А. +О. С.СС.О +ДЖд+ А + +С0Я? С.Х?

7. С.А. СИД. Р.А. +Н.С С.СС.О СХСЛ0?

oΛ υΟУУ +С.СС.О?

+СХХ:

СХ.0:

+А.Х:

+Б0Я0.5:

oΛ υΟУУ +С.СС.О?

ИЛ ДИМЕ ЖОКИ: "ДЖЕ НА. СХИД. СИД."

...ОДОД...



о.ДО

о.ДО

о.ДО

+ЖСС.О+ 2

+ΣΟ.

oΛ υΟУУ +ДЖХС.О?

ОДУ С.А. СХ. +ДЖХС.О +С.СС.О И С.СС.О.

+ЛЛо С.СС.О +ДЖд+ Ч00 С.А. +IESE+ +ДЖд+ +С.Х. О:

oΛ R+ZУ +С.СС.О?

ИЛ ДИМЕ ЖОКИ: "ДЖЕ НА. СХИД. СИД."

oΛ υΟУУ +С.СС.О?

1. ЖО.ИИ. С.НУ.



2. о.О. А. С.А. +Х.ОТ.

3. ОИДИ Х.ДО +ДЖХС.О! И.Х. С.Н.И. Х. +Х.ОЛ.!

4. ОДО. Х.И. С.О. | С.А. +ДЖХС.О!

5. а.Х +ДЖХС.О +ДЖХС.О Х.А +ДЖХС.О!

6. ХХХ. Х. +ДО.08 +И.О!

+ЖСС.О+ 2

+IQQ.С+ А. 80Х+С

+IQQ.С+

oΛ υΟУУ +С.СС.О А, ДЖХС.О +ХХХС.О?

+Д.ХХ.О С.СС.О +ДЖд+ С.А. +C.С+ +Д.ХХ.О!

+ЛЛо С.СС.О +ДЖд+ Ч00 С.А. +IESE+ +Д.ХХ.О!

+ЛЛо С.СС.О +ДЖд+ Ч00 С.А. СХСЛ0?

СС.О А. СЕЕ.О?

oΛ υΟУУ +С.СС.О?

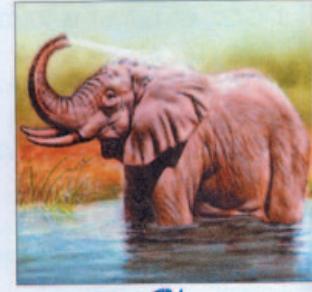
oΛ 00ИХКИ R.8 +ДОДО. А С.А. +Х.?

...EX : X.Х. +000000.5 → 000.5

...EX

...EX

...EX



80

o.ОХ+С

oΛ υΟУУ +С.СС.О?

o.СЕЕ.О?

oΛ υΟУУ +С.СС.О?

X.СП.П.0

o.0

o.0

oΛ υΟУУ +С.СС.О?

ОДУ С.А. СХ. +ДЖХС.О +С.СС.О И С.СС.О.

+ЛЛо С.СС.О +ДЖд+ Ч00 С.А. +IESE+ +ДЖд+ +С.Х. О:

oΛ R+ZУ +С.СС.О?

ИЛ ДИМЕ ЖОКИ: "ДЖЕ НА. СХИД. СИД."

oΛ υΟУУ +С.СС.О?

+ЖСС.О+ 3

o.С.О.Л.Е

oΛ ЖОУ, ОИДПИ ДИМЕ.



+020. СХХ. С.СС. О +Х.О :

■.С.0 И.С. С.0 +Х. +A. С. +Х. С.Х.0 .С.Л.0 :

■.Д.С.С.О И.С. Х. 020 С.Х. С.Л. .С.И. С.Х.0 С.Х.0 .С.Л.0 :

о.Х.0 С.Х.0 С.Х.0 С.Х.0 С.Х.0 С.Х.0 С.Х.0 .С.Л.0 :

■.С.1.С.С. С.Х.0 С.Х.0 .С.Л.0 :

■.0 С.Х.0 .С.Х.0 С.Х.0 .С.Х.0 :

■.С.И.С. С.Х.0 :

■.0 С.Х.0 .С.Х.0 21 +Х.020 С.Х. С.Х.0 21 С.Х.0 .С.Х.0 :

■.Д.С.С.О .С.Х.0 :

■.0 +Х.Е. .С.И.С.:

Néolithique, Protohistoire, Archéologie islamique et ethnoarchéologie du Souss-Tekna*

Le patrimoine archéologique du bassin de l'oued Noun (province de Guelmim), est en cours d'étude et d'évaluation, depuis 1995 à ce jour, dans le cadre d'un projet de coopération maroco-espagnole : Recherches archéologiques dans la région de Souss-Tekna. Financé, côté marocain, par le Ministère de la Culture et, côté espagnol, par le Ministerio de Cultura et l'Agencia Española de Cooperación Internacional, et dirigé par MM. Youssef Bokbot et Jorge Onrubia-Pintado, ce projet bénéficie du concours de plusieurs enseignants et chercheurs rattachés à divers organismes universitaires et scientifiques des deux pays : Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine (INSAP), Institut Royal de la Culture Amazigh (IRCAM) et Direction de Patrimoine Culturel (Rabat), Université de Castilla-La Mancha (Ciudad Real-Tolède) et Université de Las Palmas de Gran Canaria.

Les recherches effectuées entre 1995 et 2005 dans le cadre du protocole de coopération maroco-espagnole en matière d'archéologie et de patrimoine ont permis de compléter le scénario brossé par les sources écrites.

Les prospections systématiques du bassin de l'Oued Noun ont largement contribué à combler un vide archéologique préexistant et à l'enrichissent de l'atlas archéologique du Maroc. Plus de 270 sites à intérêt archéologique ou ethnographique ont été découverts et inventoriés, allant de la Préhistoire la plus reculée jusqu'à la fin du Moyen Âge : 20 sites paléolithiques, 22 néolithiques, 75 protohistoriques, 8 sites médiévaux, 51 modernes et subactuels et 100 indéterminés. Aussi, a-t-on entrepris des études de cas approfondies sur quatre de ces sites : le complexe archéologique composé de la station rupestre et de la nécropole tumulaire préislamique d'Adrar-n-Zerzem, la forteresse et l'habitat médiévaux d'Asrir (où les traditions orales situent l'importante ville caravanière de Nul Lamta), la quasba almorahide de Dar es-Soltane (Tigemmi Ouguellid), et, enfin, les greniers fortifiés d'Amtodi.

* Adrar-n-Zerzem (Aday) :

Il s'agit d'une petite crête rocheuse où, outre plusieurs traces d'installations de surface, se localisent deux types de vestiges bien définis: un cimetière constitué d'une vingtaine de tumulus en pierres sèches et un important site rupestre composé de trois cents blocs gravés. Trois de ces monuments funéraires ont fait l'objet de fouilles alors que les gravures ont été recensées et relevées de façon systématique. La fouille de quelques monuments funéraires nous a livré des éléments archéologiques et anthropologiques nouveaux capables d'enrichir nos connaissances sur la Protohistoire du Maroc et de tout le Maghreb.

* Agoudir (Asrir) :

La forteresse d'Agoudir d'Asrir est exceptionnelle par sa taille, mais surtout par la régularité de son plan rectangulaire dédoublé, le nombre de tours de flanquement, et l'existence de structures de dé-

fense annexe. Cette fortification, en laquelle les traditions orales voient l'ancienne métropole caravanière Noul Lamta, importante ville mentionnée dès le IXe siècle par al-Yaqoubi, a été construite avec une succession, dans un ordre qui reste à déterminer.

D'après les observations disponibles et bien qu'il soit encore prématuré de se prononcer sur ce sujet



avant d'entamer l'analyse approfondie du matériel archéologique exhumé et de disposer des datations radiométriques, il faut dire qu'à présent rien ne va à l'encontre de la chronologie almoravide suggérée par les études comparatives.

* Dar es Soltane (Taghjijt) :

Cette forteresse, dont le plan trapézoïdal s'adapte à la topographie contraignante de l'éperon rocheux qui lui sert de support, se distingue par le nombre de ses tours, sa porte monumentale de plan complexe, à l'arc d'accès brisé à décor polylobé, et son appareil de pierre régularisé. Les sondages ont livré les vestiges de différentes maisons où les murs en pierres liées avec du mortier comportent exceptionnellement des élévations en pisé. L'ensemble témoigne d'une seule phase constructive et d'une occupation assez brève dont la chronologie almohade ne fait plus de doute.

* Enquête ethnoarchéologique :

La vallée d'Amtoudi dispose de quatre structures présentant des accumulations de cellules d'emmagasinage, installées sur des falaises rocheuses de part et d'autre de l'oued, appelées localement « Igoudar ».

L'enquête ethnoarchéologique et historique menée sur le grenier fortifié Agadir n'Id Aïssa, à livré de nouvelles données prouvant l'ancienneté de ce type d'architecture traditionnelle, dans le versant saharien de l'Anti-Atlas. Lieu de contrôle du terroir et des récoltes, l'Agadir renferme aussi la salle du conseil des sages, « Ineflas », où se prennent les décisions et constitue un organe essentiel de pouvoir. En outre, le caractère sacré que lui confère la protection d'un saint donne lieu, dans son enceinte, à un endroit d'asile.

*Dr Youssef Bokbot
Professeur habilité

Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine
Email : bokbotyoussef@yahoo.fr,

«Démarches et méthodes pour l'amélioration de la qualité des apprentissages au préscolaire»

la Fondation BMCE Bank a organisé du 9 au 13 février 2009 un séminaire de formation au bénéfice des superviseurs et formateurs du Ministère de l'Education Nationale, afin de recentrer les efforts autour d'un partenariat public - privé en faveur de la didactique du préscolaire. A l'issue du séminaire de formation qui s'est tenu du 9 au 13 février 2009 au centre de formation



Bouskoura au sein de l'école Medersat.com de Bouskoura dans le Grand Casablanca, une cérémonie de remise des attestations de fin de formation a été organisée en récompense du travail fourni par les formateurs ; s'inscrivant ainsi dans la contribution de la fondation à l'amélioration du système éducatif et en appui à la stratégie nationale de la généralisation du préscolaire.

Dr Leila Mezian Benjelloun, Présidente de la Fondation BMCE Bank, en compagnie des responsables du Ministère de l'Education Nationale, M. Aziz Nahya, Directeur de la Coopération au Ministère de l'Education Nationale, Madame Khadija Benchouikh, Directrice de l'Académie du Grand Casablanca, M. Moumine, Délégué de Nouaceur, et M. Brahim Benjelloun Administrateur Directeur Général de BMCE Bank, ont procédé à la remise des attestations de fin de formation au bénéfice d'un nombre de 30 superviseurs/inspecteurs pédagogiques du Ministère de l'Education Nationale.

La formation a concerné les domaines d'activités suivants : les rituels, les mathématiques et les langues. L'objectif étant d'identifier les domaines d'activités, les compétences et les contenus travaillés dans les rituels. Ainsi, les participants à la formation ont dressé l'inventaire des supports et outils utilisables du point de vue de leurs fonctions et de leur complexification.

Au niveau de l'apprentissage des mathématiques, la dynamique des échanges à travers les ateliers de formation a mis l'accent sur une analyse des derniers travaux de recherche relatifs à la pédagogie du nombre en préscolaire. Aussi, les superviseurs pédagogiques ont dressé une analyse des objectifs et des progressions proposées par la mallette pédagogique, conçue par la Fondation BMCE Bank, et qui est en sa version expérimentale, ainsi ont-ils formulé des propositions d'aménagement des démarches et des supports pédagogiques de la mallette en proposant des ajustements ou en confortant le contenu de la mallette pédagogique du préscolaire.

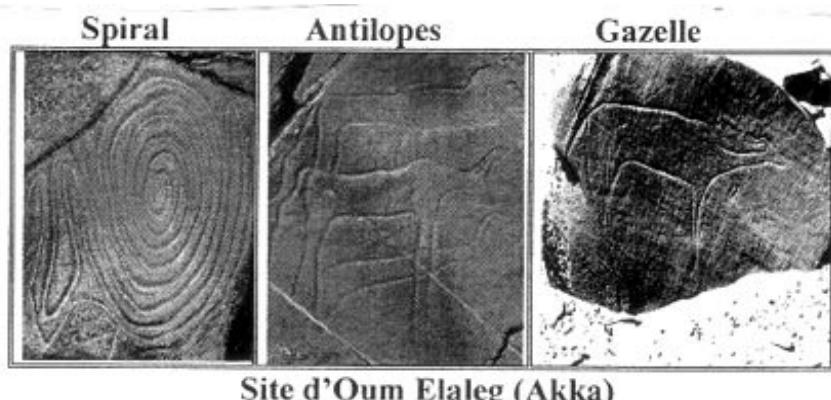
De même, pour l'apprentissage des langues, tout en analysant les supports, les démarches et les situations pédagogiques préconisés par la mallette pédagogique, la formation a permis de débattre la question du modèle développemental des compétences langagières des enfants de 2 à 6 ans et discuter la genèse de la langue maternelle et l'apprentissage de la langue française en tant que seconde langue d'enseignement.

Les gravures rupestres, en voie de disparition, à Tata.

L'art rupestre est une manifestation expressive de nos ancêtres préhistoriques ayant la roche comme support. C'est une extension de l'idée à travers le mouvement qui consistait à graver ou à peindre pour la matérialiser et l'immortaliser. De ce fait, l'art rupestre avait deux dimensions à la fois artistique et fonctionnelle. Les sites de gravures rupestres de la province de Tata sont des groupements de dalles en pierres ou de parois rocheuses de tailles diverses (en calcaire et en schiste surtout) sur lesquelles des hommes préhistoriques ont gravé à l'aide d'un outil pointu des dessins qui remontent pour certains à plus de 5000 ans av.J.C.

Les sujets représentés sur les dalles de grès ou de quartzite des sites visités peuvent être divisés en trois grands groupes : des zoomorphes (bovidés, caprins, cervidés, éléphants, girafes, rhinocéros...) ; des anthropomorphes et les outils qu'ils utilisent (piège, flèche, pointe, couteau...) et des signes/symboles, y compris les manifestations anciennes de l'écriture amazighe.

Le nombre des sites rupestres répertoriés dans la



Site d'Oum El Aleg (Akka)

province dépasse les centaines. Eventuels sites ne sont pas encore découverts puisque les travaux de prospection n'ont pas encore touché la totalité du territoire de la province; un territoire marqué par une vaste superficie et une difficulté d'accès pour certaines régions.

On peut signaler également que la plupart des sites se situent en bordure des lits des oueds secs qui se dirigent de l'Ouest et du Nord de la province vers l'oued Draa à l'est et au sud-est.

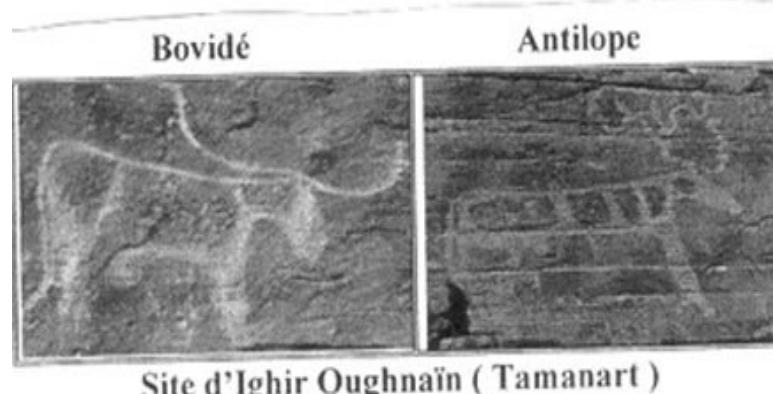
Parmi ces sites, on peut citer : ceux de oued Imitk dans la commune de Tigzmert , Zawiyas sidi Mhdaoui dans la commune Oum Elgrdan , Oum Elalleg , Mechkaoui dans la commune Akka, Ait Ouabli, Tamzrart, Tadakoust et Tizgui dans la commune Ait Ouabli, etc.

Actuellement, il n'y a que trois gardiens pour protéger les sites situés dans les communes : Tissint, Akka et Imi Ougadir (Forum El hissn) et les autres sont laissés sans protection aucune.

Certains sites sont trop connus et trop accessibles ont été détruits, ce qui est réellement une catastrophe pour la science, d'autres sont menacés par de multiples dangers qui risquent de les détruire dans les prochaines années.

Il y a une destruction naturelle due à l'érosion éoliennne, très lente, elle est cependant inéluctable et des dangers liés au facteur humain tels : l'exploitation des sites rupestres comme carrières pour l'extraction de la pierre de maçonnerie, le vol organisé des dalles gravées, le vandalisme de certains visiteurs et berger, etc.

On a même ouï dire que certaines personnalités se vantaient de les avoir à l'entrée de leurs villas, ils oublient que le vrai musé pour une gravure est son milieu naturel, en plein air.



Site d'Ighir Oughnaïn (Tamanart)

Il n'en reste pas moins que des mesures peuvent être prises pour éviter que des dalles gravées pavent un souk ou que les habitants d'un douar ne construisent leurs maisons en extrayant des matériaux dans les roches gravées.

Or, il s'agit là d'une éducation à faire à la fois du côté des autorités et du côté des populations, l'intérêt touristique de tels sites, s'il est lié au sentiment de propriété et d'intérêt collectif, qui est intense parmi les populations du sud marocain aiderait à les protéger.

Bien entendu, il appartient aux autorités locales en concertation avec la délégation provinciale du ministère de la culture d'assurer la protection des sites contre des collectionneurs et d'innombrables graphistes qui veulent laisser pour la postérité le témoignage de leur imbécillité.

Mais, il est des amateurs aussi qui, maintenant, que des routes sont goudronnées alignent fièrement sur de petites étagères, pointes de flèches, lamelles et haches polies sans

toutefois se souvenir de l'endroit exact de leur trouvaille. Bien pire encore, ils ont appris à de petits bergers à ramasser et à vendre ces objets. Ils ignorent peut-être qu'ils ont irrémédiablement détruit un site néolithique !

On ne peut tout de même pas former pour des milliers de km² des surveillants comme des garde-côtes. La solution possible réside dans l'encadrement de ces amateurs par des préhistoriens avertis au sein d'associations très largement ouvertes, si largement même qu'elles pourraient dans des pays comme le Maroc attirer une jeunesse qui découvre seulement avec fierté la richesse du passé de leur pays.

Cependant, ce patrimoine culturel international mérite d'être respecté, sauvégarde et inventorié par des instances qualifiées en la matière, l'UNESCO par exemple.

Ces instances auront la charge de la sensibilisation et de l'intégration des sites dans des projets de tourisme culturel assurant un développement durable de toute la province . Il s'agit de revivifier la valeur de cet art autochtone avant qu'il ne disparaîsse.

Et pour conclure, les représentations rupestres sont, dans quelques cas, les seuls documents sur lesquels nous pouvons nous baser pour traiter des origines de la domestication, de l'invention du métal, de la transhumance, des croyances et rites funéraires, de l'apparition de l'écriture dans l'Afrique du nord et enfin de l'origine de ce que nous sommes aujourd'hui.

* Jamal BENABBI.

N.B : nos remerciements à la délégation provinciale du ministère de la culture à Tata pour sa collaboration.

Patrimoine Rupestre Marocain en Péril

L'Association Marocaine d'art rupestre a organisé une journée d'étude à la Bibliothèque national de Rabat le samedi 14 février dernier. Nous vous exposons le résumé de son président sortant, le chercheur et archéologue préhistorien **Abdelkader LEMJIDI**.

Le Maroc est un pays qui représente l'une des aires rupestres majeures du bassin méditerranéen. Avec plus de trois cents sites répartis surtout sur la partie sud du pays, le Maroc reflète une continuité spectaculaire des styles d'art rupestre de la préhistoire jusqu'à la période historique.

Les sites d'art rupestre se repartissent, selon une logique écologique, en :

* sites liés aux hauts pâturages d'altitude .

* sites liés aux anciens cours d'eau et aux anciens îlots humides des bandes sahariennes et subsahariennes.

Malheureusement ce type de patrimoine est l'un des plus vulnérable. Les sites rupestres ne sont ni classés ni gardés ni pris en considération dans les plan d'aménagement du territoire . Seule la conscience des citoyens visiteurs est « le gardien actuel » des sites .

A travers les périodes de son développement, l'art rupestre marocain retrace, d'une façon assez importante, sur des milliers d'années durant, le parcours historique de la région nord-ouest de l'Afrique et l'évolution de la culture matérielle.

Quatre grandes périodes de l'évolution rupestre marocaine peuvent être dégagées, selon les styles, les techniques, les sujets représentés, l'épaisseur de la couleur de la patine :

* **prénéolithique** : Trait souple, poli, très profond. Représentation de la grande faune sauvage. Patine identique au support. Exemple des sites de la région de Smara (Loumat Laasli).

* **Période néolithique a** : Représentations des chasseurs. Techniques de polissage , d'incision et de piquetage . Figures semi naturalistes effilées avec exagération de quelques détails (figures fantaisistes). Scènes de chasse et représentations de formes anthropomorphes familiarisées avec certains types de faune. Patine souvent brune sombre .

* **Période néolithique b** : (Chasseurs tardifs): Prépondérance de représentations de bovinæ sous différentes formes. Généralisation de la technique de piquetage. Vulgarisation des représentations d'anthropomorphes touchant les figures zoomorphes. Propagation des formes géométriques , symboles et signes (Spirales, cupules, etc.)

* **Période de métaux a (Bronze)** : Premières représentations d'outils métalliques (anthropomorphe tenant une hache, un javelot ou une hallebarde). Schématisation à l'extrême des figures zoomorphes et anthropomorphes. Piquetage et polissage sont présents dans l'iconographie de cette période. (Les sujets fréquents sont : Faune sauvage (lions, autruches, antilopes, éléphants, girafes). Faune domestiquée (caprins, ovins, chevaux, bovins, chiens, dromadaires). Symbole et formes géométriques (spirales, différents ordres de traits, cercles, cupules et inscriptions). Représentations d'outils et d'armes (chars de divers types, hallebardes, boucliers, boomerangs, massues, javelots, pointes, poignards). Patine rose foncé ou claire).

* **Période des métaux b** : du styles amazigho-arabe non patiné (fer) :figures exclusivement piquetées. Représentations basées sur le trait. Rares Figures à contours . Présence de fibules de Khmisa et de la Koummia. Dans quelques sites des inscriptions arabes sont associées aux caractères tifinagh.

Dégénération Anthropique:

Elle est la plus spectaculaire et la plus menacante. Nous pouvons résumer ce phénomène dans les actions suivants:

* détournement et commercialisation illicite.

* utilisation des dalles gravées comme pierre à bâtir.

* aménagement des pistes, sentier, Azibs, agglomérations, canaux (irrigation et autres). Piétinement au moment des visites non organisées, repassage des trais gravés, imitations et surcharge par des graffitis, etc.

Ce constat alarmant nécessite des interventions urgentes des autorités compétentes ainsi que la société civile, les élus et les autorités locales pour une synergie qui permettra la mise en place d'un système adéquat pour remédier à la dégradation de ce patrimoine unique. L'intégrer de ce patrimoine dans le tissu socio-économique local est plus que souhaiter puisqu'il peut être facteur de développement durable.

* pour tout contact avec l'Association Marocaine d'art rupestre :

amarrabat@yahoo.fr



• ΕΓΓΟΝΙΑ ΜΕ ΒΙΟΜΗΧΑΝΙΚΗ ΑΝΑΠΤΥΞΗ •



•ΟΟΙ +ΣΟΕΕΟΕ

Ηηο ζθήξημο ζετόπει ιιισόγοζθ +ζοθόλιοιοκ θ οθοήι
ζορκο ζο +ζούο +ο ζηι ηιηζο. ο +ζεηηλο ι ποοο
οζεηι ι +ζεεε, ζθοο ζετόπει ι ιισόγοζθ ζο +
+ζοοοθε ζοθόλλει ζηζει +θεηη ζοζη ηοκόλαζ
λ +θεηηηηζη. ζηζ ηοηη Σ ίθοζη +ζοοοθε θηθο
24 θηθο, ηηο ζορκο ζετόπει ι ιισόγοζθ ζηζ +ζολιοι:
Nokia 5310 Pink Λ Samsung S7330 Purple Ζχ 0 Dh*.
ο ζετόπει ι ιισόγοζθ, ολ έθοη ηοθολιο ηοκόλαζ
+θοοο η ηοθολιο.



NOKIA
5310 Pink



SAMSUNG
S7330 Purple

* ζηζ ηοηη Σ ίθοζη +ζοοοθε θηθο